

وزارة العمل الأمريكية

استنتاجات بشأن أسوأ أشكال عمالة الأطفال لعام 2020

لبنان

حقق لبنان في عام 2020 تقدماً ضئيلاً في الجهود الرامية إلى القضاء على أسوأ أشكال عمالة الأطفال. خلال سنة التقرير، صرحت قوات الأمن الداخلي أنها بصدد إجراء اثنتين من الجلسات التدريبية، تتضمن الأولى العنف المجتمعي و عمالة الأطفال والثانية عبارة عن برنامج تدريبي منفصل لصغار الضباط الذين سيتم تكليفهم بقيادة التحقيقات القضائية في الوحدات الإقليمية. ومع ذلك يتعرض الأطفال في لبنان إلى أسوأ أشكال عمالة الأطفال، بما في ذلك العمل في البناء والعمل القسري في الزراعة، وأحياناً يكون ذلك ناتجاً عن الإتجار بالبشر. وينخرط الأطفال أيضاً في عمالة الأطفال في إنتاج البطاطس والتبغ. لا تفي القوانين المتعلقة بالعمل القسري بالمعايير الدولية حيث لا توجد أحكام تشريعية تفرض عقوبات جنائية للعمل القسري، وعبودية الدين غير محظورة جنائياً. وبالإضافة إلى ذلك، لم تكن ميزانية وزارة العمل كافية لتغطية تكاليف المعدات والموظفين والمواصلات للقيام بعمليات التفتيش. وعلاوة على ذلك، لا يتمتع مفتشو العمل بسلطة التفتيش على أماكن العمل غير الرسمية، حيث تكون عمالة الأطفال أكثر بروزاً في لبنان، وظلت البرامج التي تستهدف عمالة الأطفال غير كافية للتعامل مع حجم المشكلة بشكل كامل.

الإجراءات الحكومية المقترحة للقضاء على عمالة الأطفال

بناءً على التقارير الواردة، فقد تم تحديد الإجراءات المقترحة التي من شأنها تعزيز القضاء على عمالة الأطفال في لبنان.

| المجال | الإجراء المقترح | السنة (السنوات) المقترحة |
|---------------------|-------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|--------------------------|
| إطار العمل القانوني | الانضمام إلى البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل بشأن اشتراك الأطفال في النزاعات المسلحة، الذي وقّعت عليه الحكومة في عام 2002. | 2013 – 2020 |
| | رفع الحد الأدنى لسن العمل إلى نفس سن التعليم الإلزامي. | 2018 – 2020 |
| | ضمان انطباق السن الأدنى للعمل على جميع الأطفال، بما في ذلك العمال غير الرسميين، وعاملات المنازل، وجميع العاملين في قطاع الزراعة. | 2019 – 2020 |
| | ضمان الحظر الجنائي على استخدام الأطفال في الاستغلال الجنسي التجاري. | 2019 – 2020 |
| | ضمان الحظر الجنائي على العمل القسري وعبودية الدين. | 2015 – 2020 |
| الإنفاذ | ضمان توافر آلية مناسبة لتلقي وتسجيل الشكاوى الخاصة بعمالة الأطفال وإحالتها للتحقيق. | 2017 – 2020 |
| | متابعة ونشر المعلومات حول إنفاذ قانون العمل. | 2009 – 2020 |
| | تحويل مفتشية العمل القيام بفرض العقوبات. | 2015 – 2020 |
| | تزويد مفتشي وزارة العمل بالتمويل المناسب ووسائل المواصلات الضرورية. | 2011 – 2020 |
| | زيادة عدد مفتشي العمل للوفاء بمتطلبات المشورة التقنية لمنظمة العمل الدولية. | 2016 – 2020 |

الإجراءات الحكومية المقترحة للقضاء على عمالة الأطفال

| المجال | الإجراء المقترح | السنة (السنوات) المقترحة |
|--------------------|----------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|--------------------------|
| | نشر المعلومات بشأن الإنفاذ الجنائي لقوانين عمالة الأطفال، بما في ذلك عدد الملاحقات القضائية التي تم البدء فيها. | 2009 – 2020 |
| | ضمان تزويد وكالات إنفاذ القانون الجنائي، بما في ذلك وحدة مكافحة الإتجار في قوات الأمن الداخلي، بالتمويل والموظفين اللازمين للتحقيق في القضايا الجنائية المتعلقة بعمالة الأطفال ومقاضاتها، وفقاً للقانون. | 2017 – 2020 |
| التنسيق | ضمان اضطلاع اللجنة التوجيهية الوطنية المعنية بعمل الأطفال بمهامها وأداء الواجبات الموكلة إليها. | 2019 – 2020 |
| سياسات الحكومة | ضمان تطبيق خطة العمل التي تقضي بمنع ارتباط الأطفال بالعنف المسلح في لبنان والاستجابة لذلك، وضمان حصول الأطفال المرتبطين سابقاً بالنزاع المسلح على كافة الخدمات الاجتماعية والتأهيلية. | 2017 – 2020 |
| | ضمان تطبيق السياسات الحكومية في مجال عمالة الأطفال. | 2020 |
| | تبني سياسة عمل جديدة لمكافحة أسوأ أشكال عمالة الأطفال. | 2020 |
| البرامج الاجتماعية | جمع ونشر البيانات الخاصة بمدى وطبيعة عمالة الأطفال لاستخدامها في وضع السياسات العامة وإعداد البرامج. | 2020 |
| | ضمان حصول جميع الأطفال على التعليم العام، بما في ذلك فئات اللاجئين عن طريق تحسين خدمات المواصلات، وعلاج ظاهرة التتمر والمضايقة، واستيعاب الطلبة من ذوي الاحتياجات الخاصة وتحسين المرافق. | 2010 – 2020 |
| | توسيع نطاق البرامج، بما في ذلك الخدمات الاجتماعية لضحايا الإتجار بالبشر، بغرض المعالجة الشاملة لمدى ظاهرة عمالة الأطفال بما في ذلك في قطاع البناء والعمل القسري في الزراعة. | 2013 – 2020 |